

حوكمة الإنترنت

القضايا الهامة والأطراف المعنية ووجه الاختلاف

جوفان كورباليجا - إدواردو جلبيشتاين



تحقيق الاستفادة القصوى من الفضاء الإلكتروني

و

ورقة بحث لشبكة الشراكة العالمية للمعرفة (GKP)

حوكمة الإنترنت

القضايا الهامة والأطراف المعنية ووجه الاختلاف

إدواردو جلبيشتاين - جوفان كورياليجا

مكتبة مجتمع المعلومات

رغم كثرة الكتب التي تتناول مختلف أوجه إدارة تكنولوجيا المعلومات، إلا أننا أردنا إعداد هذا الكتيب ليكون إضافة إلى تلك الكتب، وسعياً منا لتحقيق الأهداف التالية:

- تعريف القراء غير المتخصصين في مجال تكنولوجيا المعلومات بعض المبادئ الهامة والثابتة إلى حد كبير في هذا المجال.
- تقديم المادة العلمية بشكل يناسب مع طبيعة العمل في مجال العلاقات الدولية.
- إثارة الفضول لدى القارئ ليبدأ الاهتمام والتساؤل والتجريب، مما يؤدي إلى إثراء المعرفة واتخاذ الخطوات الإيجابية في سبيل تحقيق الاحتياجات والوفاء بالمتطلبات.

وقد جاء محتوى هذا الكتيب من الدورات التي عقدها المؤلفان في أماكن كثيرة على مدار الأعوام القليلة الماضية، وكذلك من آراء وتعليقات المشتركين خلالها. لذلك فإن المؤلفين يرجبان بكلفة الآراء والتعليقات التي ترد بشأنه، وذلك لتحسين مستوى الإصدارات المستقبلية. وسوف يتم التعريف بالمؤلفين في نهاية هذا الكتيب.

سلسلة المعرفة من أجل التنمية

يأتي هذا الكتيب كأحد إصدارات سلسلة المعرفة من أجل التنمية التي تتولى إصدارها شبكة Global Knowledge Partnership (الشراكة العالمية للمعرفة)، وهي سلسلة تهدف إلى تيسير الوصول إلى البيانات والمعلومات في مختلف نواحي تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات من أجل التنمية (ICT4D).

ISBN 99932-53-09X

تم النشر بمعرفة مؤسسة DiploFoundation وشبكة

DiploFoundation
4th Floor, Regional Building Regional Rd. Msida,
MSD 13, Malta
مالطا:

DiploFoundation Rue de Lausanne 56,
CH-1202 Genève 21, Switzerland
سويسرا:

البريد الإلكتروني:
diplo@diplomacy.edu
الموقع على شبكة الإنترنت:
www.diplomacy.edu

اماونة شبكة Global Knowledge Partnership
Lot L2-I-4, Enterprise 4 Technology Park Malaysia,
Bukit Jalil 57000 Kuala Lumpur, Malaysia

البريد الإلكتروني:
gkps@gkps.org.my
الموقع على شبكة الإنترنت:
www.globalknowledge.org

المراجعة: ديجان كونستانتينوفيا وستيفين سلافيك
الرسوم التوضيحية: زوران مارسيتيك - ماركا
تصميم الملافف: بنيلاد دوسن
التصميم والإعداد للطباعة: وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات - مصر
ترجمة: وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات - مصر
رقم ISBN داخل الدول العربية 99931-53-10-3

© حقوق الطبع محفوظة لمؤسسة DiploFoundation ٢٠٠٥

يرجى الانتهاء إلى أن آية إشارة لمنتج أو اصدار ما ترد في هذا الكتيب لا تكون إلا على سبيل ذكر الأمثلة، وليس تزكيّة أو تصديقاً على هذا المنتج أو الإصدار.

مقدمة

٨	تطور حوكمة الإنترنت.....
٩	المفاوضات الدولية وحوكمة الإنترنت.....
١٠	ما معنى حوكمة الإنترنت؟.....
١٢	جزمة أدوات حوكمة الإنترنت.....
١٤	الروئ والأمساط.....
١٩	المبادئ الإرشادية.....
٢٢	أساليب المقارنة.....
٢٦	تصنيف قضايا حوكمة الإنترنت.....
٢٩	"بناء تحت التشييد".....

سلة جوانب البنية التحتية والتوحيد القياسي

٣٣	مقدمة.....
٣٤	البنية التحتية للاتصالات.....
٣٧	الخدمات والمعايير الفنية (البنية التحتية للإنترنت).....
٣٨	بروتوكول التحكم في نقل البيانات / بروتوكول الإنترت (TCP/IP).....
٤١	نظام أسماء النطاقات (DNS).....
٤٥	الخوادم الجذرية.....
٤٧	مقدمو خدمات الإنترت (ISPs).....
٤٩	مقدمة خدمة عرض النطاق الترددية للإنترنت (IBPs).....
٥٠	النموذج الاقتصادي للاتصال بشبكة الإنترت.....
٥٣	المعايير القياسية لشبكة السويب.....
٥٤	المصدر المفتوح.....
٥٤	القارب بين مجالات الإنترت والاتصالات والوسائل المتعددة.....
٥٧	أمن الإنترت.....
٦٠	التشفير.....
٦٢	رسائل البريد الإلكتروني غير المرغوبة.....

سلة الجوانب القانونية

٧٩	مقدمة.....
٧٩	الآليات القانونية.....
٧٠	الشرع.....
٧١	المعايير الاجتماعية (القاليد).....
٧١	التنظيم الذاتي.....
٧١	فلسفه التشريع.....
٧٢	التنظيم العالمي.....
٧٣	الولاية القضائية.....
٧٨	التحكيم.....

٨٠	حقوق الملكية الفكرية
٨٠	العلامات التجارية
٨١	حقوق الطبع والنشر
٨٦	براءات الاختراع
٨٦	جرائم الانترنت
٨٨	التوقيعات الرقمية
٩٠	قانون العمل
٩٢	الخصوصية وحماية البيانات

سلة الجوانب الاقتصادية

١٠١	مقدمة
١٠٢	التجارة الإلكترونية
١٠٥	حماية المستهلك
١٠٧	فرض الضرائب
١٠٧	الجمارك
١٠٧	الدفع الإلكتروني: الصرافة الإلكترونية والأموال الإلكترونية

سلة جوانب التنمية

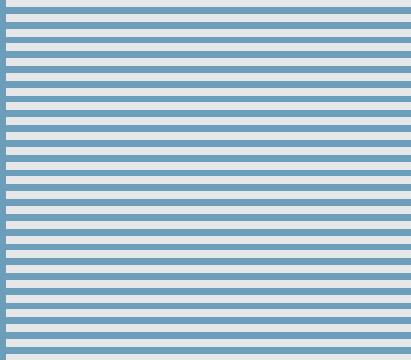
١١٣	مقدمة
١١٤	الفجوة الرقمية
١١٥	النفاذ للجميع
١١٦	الاستراتيجيات المتبعة لسد الفجوة الرقمية
١١٧	تطوير البنية التحتية للاتصالات
١١٧	والإنترنت
١١٧	الدعم المالي
١١٨	الجوانب الاجتماعية الثقافية
١١٩	سياسة وتنظيم الاتصالات السلكية واللاسلكية

سلة الجوانب الاجتماعية الثقافية

١٢٢	مقدمة
١٢٣	سياسة المحتوى
١٢٩	حقوق الإنسان
١٣٠	التعديدية اللغوية والتوعي الثقافي
١٣١	المنافع العامة العالمية
١٣٢	التعليم

الملاحق

١٣٩	"المعيان والغيل"
١٤٠	تطور حوكمة الانترنت
١٤٢	حريطة لرحلة عبر حوكمة الانترنت
١٤٣	مكعب حوكمة الانترنت
١٤٤	المؤلفان في سطور



القسم الأول

مقدمة

لا شك أن مسألة حوكمة أو إدارة الإنترنت^{*} ليست بالأمر الهين الذي يمكن تحقيقه في يوم وليلة، فعلى الرغم من أن هذه المسألة تعنى بأحد ملامح العالم الرقمي الرئيسية إلا أنها لا تقبل التعامل بالمنطق الرقمي القائم على الأساسيات الثانية المعروفة مثل صحيح/خطأً وجيد/سيئ، بل إن خفايا هذا المجال وما هو كامن وراء المعاني والمفاهيم التي تخصه تستوجب أن يكون الحل البديل هو اللجوء إلى طريقة تعتمد على القياس وتشمل سلسلة متصلة من الخيارات والحلول الوسط.

ومن ثم فإن هذا الكتيب لا يقدم حلولاً مؤكدة للمشكلات المتعلقة بحوكمة الإنترنت، بل هو محاولة لطرح إطار عمل ي يتم من خلاله تحليل ومناقشة وحل المشكلات الرئيسية الخاصة بهذا المجال.

^{*}تجدر الإشارة إلى أنه في سياق عمل المرحلة الأولى للقمة العالمية لمجتمع المعلومات تم الإتفاق على استخدام مصطلح "إدارة الانترنت" كترجمة عربية للمصطلح الانجليزى "Internet Governance" بينما تستخدم هذه النسخة المترجمة لكتاب المصطلح "حوكمة الانترنت".

مقدمة

في فترة لا تزيد على سنوات معدودة، حظي الإنترنت بالتأثير الذي أحدث ثورة في شتى المجالات الإنسانية مثل التجارة والصحة والتعليم وكافة الأنشطة التي تقوم على الاتصال والتبادل بين أفراد الجنس البشري، ومع ذلك فالكل يعلم أن الإنترنت لن يقف عند هذا الحد، بل إن إمكاناته تتجاوز إلى حد بعيد ما تم تحقيقه في الفترة القصيرة نسبياً منذ مجئه إلى الوجود. وإذا أردنا تحقيق الحماية والدعم والإدارة الفعالة للإنترنت الذي أصبح جزءاً لا يتجزأ من حياتنا، فيجب ألا تقل قدراتنا الإبداعية عن أولئك الذين أتوا به إلى الوجود. وبالطبع فإننا لا ننكر بأن هناك حاجة ل النوع من الحكومة، لكن ذلك لا يعني بالضرورة أن يتم الأمر على نحو تقليدي، لا سيما وأن المقصود بالحكومة هنا هو شيء مختلف فريد النوع.

كوفي أناان- المنتدى العالمي لحكومة الإنترنت
(نيويورك - ٢٤ مارس ٢٠٠٤)

ومن المؤكد أن الإنترنت أصبح في فترة قصيرة نسبياً جزءاً لا يتجزأ من حياة المجتمع المعاصر،
لذا فمن المتوقع في منتصف عام ٢٠٠٥ أن:

عدد مستخدمين يصل إلى نحو ٧٥٠ مليون مستخدم على مستوى العالم

بعد الإنترنت من المجالات التي يصعب
إجراء إحصائيات دقيقة حولها، فمنذ
ظهورها وحتى الآن لم يكن بالأمر الميسير
تحديد العدد الدقيق للمستخدمين أو موقع
الرواب أو حجم البيانات المتداولة أو
المعلومات المالية وغيرها من البيانات.
وعادة ما مستخدم الأرقام في الإعلان عن
نمو الإنترنت والانتشار المذهل الذي حققه،
حيث يرى بعض الباحثين أن الزيادة الكبيرة
في عدد شركات الدوت كوم الوهمية يعزى
في المقام الأول إلى استخدام الأرقام البالغ
فيها في الإشارة إلى النمو المتوقع الذي
سيشهده مجال الإنترنت في المستقبل.

- تجارة إلكترونية يصل إلى ١٥٠ مليار دولار أمريكي، مع توقعات بزيادة هذا الرقم زيادة كبيرة.
- تأثير اجتماعي كبير في مجالات التعليم والصحة والأنشطة الحكومية وغير ذلك.
- جرائم إلكترونية مثل الاحتيال والمقامرة ونشر المواد الإباحية وسرقة بطاقات الهوية.
- صور مختلفة من إساءة الاستخدام وانتهاك الخصوصية، وذلك في شكل الأكواد والرسائل الإلكترونية غير المرغوب فيها.
- وقد أدى زيادة الوعي - في الآونة الأخيرة - - بالآثار الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للإنترنت على المجتمع إلى التركيز بشكل أكبر على مسألة الحكومة .

وإذا اقتصرنا في الحديث على الإنترت، نجد أن عملية الحكومة ضرورية، ضمن أشياء أخرى، من أجل تحقيق الأهداف التالية:

- التغلب على التهديدات القائمة بانقسام الإنترت، أو على الأقل الحد من هذه التهديدات.
- الحفاظ على التوافق وإمكانية تبادل المعلومات بين مختلف الشبكات.
- حماية الحقوق وتحديد مسؤوليات كافة الأطراف المعنية.
- حماية المستخدم من إساءة استخدام الإنترت وانتهاك حقوقه.
- تشجيع المزيد من التنمية والتطوير.

إن تطور القضايا المرتبطة بالجوانب القانونية والتبعات الاجتماعية للتطورات التكنولوجية لم تكن مواكبة للابداع التكنولوجي على النحو المأمول، ولعل شبكة الإنترنٌت خير مثال على ذلك.

ومن المعلوم أنتا حالياً في المرحلة الأولية من المفاوضات الدولية بشأن حوكمة الإنترنٌت والتي تتسم بالحاجة إلى وضع إطار عمل أساسى والإتفاق عليه وكذلك اختيار الآليات المناسبة لمناقشة القضايا العديدة التي برزت على الساحة في الآونة الأخيرة، والتي تتضمن طرح الأسئلة التالية: ما هي الأطراف التي يتوقع أن تؤثر في التطور المستقبلي للإنترنٌت؟ وماذا ستكون سياسة هذه الأطراف فيما يخص أموراً مثل الاتصال بالإنترنٌت والتجارة والمحتوى والتمويل وتأمين الشبكة وغير ذلك من الأمور المحورية بالنظر لمجتمع المعلومات الأخذ في الظهور؟ وكل هذه الأمور ليست إلا بعضاً من المشكلات الأساسية والأسئلة الهامة التي تستوجب التعامل معها في إطار مفهوم حوكمة الإنترنٌت.

تطور حوكمة الإنترنٌت

كان من الأمور البارزة التي صاحبت مولد وتطور الإنترنٌت ذلك الشكل الفريد في الحوكمة. فقد بدأ الإنترنٌت كمشروع حكومي، حيث قامت في أواخر السينينيات حكومة الولايات المتحدة الأمريكية بالإشراف على تطوير شبكة وكالة مشاريع أبحاث الدفاع المتقدمة (DARPA) وهي شبكة للمعلومات تم تصميمها بما يضمن لها النجاة والاستمرارية في حالة التعرض لهجوم بالأسلحة النووية.

تحتوي الصفحتان ١٤٠ و ١٤١ على دراسة استقصائية مفصلة حول موضوع تطور حوكمة الإنترنٌت

وبحلول الثمانينيات زاد عدد مستخدمي هذه الشبكة على مستوى العالم، وأصبحت تعرف بالإنترنٌت. وفي عام ١٩٨٦ تم تكوين فريق عمل هندسة الإنترنٌت (IETF)، والذي أحدث مزيداً من التطوير لشبكة الإنترنٌت من خلال عملية تعتمد على التعاون بين مختلف الأطراف وتقوم على إجماع الرأي ودعم اتخاذ القرار، وذلك بالاعتماد على مجهودات مجموعة متعددة من المتخصصين في هذا المجال، وذلك بدون وجود أية حوكمة مركزية أو تحظيط مركزى للشبكة.

حتى ذلك الحين كانت الحياة بسيطة نسبياً والأمور خالية من التعقيد، ولكن الأوضاع تغيرت في عام ١٩٩٤ عندما قررت مؤسسة العلوم القومية الأمريكية (Foundation Science National US) إشراك القطاع الخاص في تطوير الإنترنٌت، وذلك بالتعاقد من الباطن مع شركة Solutions Network Inc لإدارة نظام أسماء النطاقات (DNS)، وهو الأمر الذي لم يلق ترحيباً من قبل مجتمع الإنترنٌت، مما أدى إلى نشوء ما أطلق عليه "حرب DNS".

وكان من ناتج هذه الحرب ظهور أطراف أخرى في الصورة مثل، قطاع الأعمال والمنظمات الدولية والحكومات، ولم تنته هذه الحرب إلا بحلول عام ١٩٩٨ مع إنشاء منظمة جديدة أطلق عليها اسم هيئة الإنترنٌت للأسماء والأرقام المخصصة (ICANN).

ومنذ ذلك الحين ومع إنشاء هيئة ICANN بدأ الجدل حول قضية الحوكمة يتسم بزيادة مكثفة للمشاركة من قبل الحكومات، خاصة من خلال مظلة الأمم المتحدة.

المفاوضات الدولية بشأن حوكمة الإنترنٌت

شهدت القمة العالمية لمجتمع المعلومات (WSIS) التي عقدت بمدينة جنيف في ديسمبر من عام ٢٠٠٣ الالتفاق على أن تكون مسألة حوكمة الإنترنٌت من الأولويات الرسمية في الأجندة الدبلوماسية، حيث تم من خلال إعلان المبادئ وخطة العمل المنبثقين عن القمة عرض عدد من الإجراءات المقترحة في مجال حوكمة الإنترنٌت، منها إنشاء فريق العمل المعنى بإدارة الإنترنٌت (WGIG).

وفيما يلي مقتبس من الجزء الذي تناول قضية حوكمة الإنترنٌت في إعلان المبادئ للقمة العالمية لمجتمع المعلومات:

٥- ينبغي معالجة القضايا المتعلقة بإدارة الإنترنٌت على الصعيد الدولي بطريقة منسقة. إننا نطلب من الأمين العام للأمم المتحدة أن ينشيء فريق عمل معيناً بإدارة الإنترنٌت في عملية مفتوحة وجامعة تكفل إيجاد آلية للمشاركة الكاملة والنشطة من جانب الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني من البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء، وتشمل المنظمات والمحاكم الدولية الحكومية والدولية. لكن يقوم الفريق بدراسة إدارة الإنترنٌت وتقديم اقتراحات بشأن ما يلزم اتخاذه من إجراءات تتعلق بهذا الموضوع، بحلول عام ٢٠٠٥.

وبخصوص الآتي ذكره فهو مقتبس من الجزء الذي تناول قضية حوكمة الإنترنٌت في خطة العمل للقمة العالمية لمجتمع المعلومات:

١٢- بـ(ونطلب من الأمين العام للأمم المتحدة أن ينشيء فريق عمل معيناً بإدارة الإنترنٌت ، في عملية مفتوحة وجامعة تضمن وجود آليه من أجل المشاركة الكاملة والنشطة من جانب الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني من البلدان النامية والمتقدمة ومشاركة المنظمات والمحاكم الحكومية المشتركة والدولية ليقوم ببحث موضوع إدارة الإنترنٌت وتقديم مقترفات لاتخاذ ما يلزم بشأنه في موعد لا يتجاوز عام ٢٠٠٥ . وينبغي ان يقوم هذا الفريق، علي وجه الخصوص، بما يلي:

- ١- صياغة تعريف عملي لإدارة الإنترنٌت;
- ٢- تعين قضايا السياسة العامة التي تتصل بإدارة الإنترنٌت;
- ٣- صياغة قائم مشترك للأدوار والمسؤوليات التي تتضطلع بها الحكومات والمنظمات الحكومية المشتركة والدولية القائمة وغيرها من المحافل، وكذلك القطاع الخاص والمجتمع المدني من البلدان النامية والمتقدمة.

٤- إعداد تقرير عن نتائج هذا النشاط لعرضه على المرحلة الثانية من القمة العالمية لمجتمع المعلومات في تونس في عام ٢٠٠٥ ، للنظر فيه واتخاذ ما يلزم بشأنه.

هذا وتشير الدلائل إلى أن القمة العالمية لمجتمع المعلومات (WSIS) وفريق العمل المعنى بإدارة الإنترنٽ (WGIG) سوف تشكلان المرحلة الأولى من عملية حوكمة الإنترنٽ التي ستلعب دوراً كبيراً في توضيح القضايا الخاصة بهذا المفهوم، ووضع آجندة العمل، وتحديد الإجراءات والآليات التي تضمن الوصول إلى الهدف المنشود .

المفاوضات متعددة الأطراف وحوكمة الإنترنٽ

مرحلة المفاوضات	نشاط القمة العالمية لمجتمع المعلومات
المفاوضات الأولية	من عام ١٩٩٨ وحتى انعقاد القمة العالمية لمجتمع المعلومات في جنيف ٢٠٠٣ .
وضع الآجندة وتحديد القضايا	كانت البداية في ديسمبر من عام ٢٠٠٢ في القمة العالمية لمجتمع المعلومات في جنيف التي تم فيها اتخاذ قرار بتكوين فريق عمل معنى بإدارة الإنترنٽ (WGIG) التي قدمت تقريرها في يونيو من عام ٢٠٠٥ . وسوف يتم الانتهاء من هذه المرحلة في القمة المقرر عقدها بتونس .
تحديد الإجراءات المناسبة	بعد قمة تونس ٢٠٠٥ .
المفاوضات المتعلقة بالتفاصيل	
التوصل لاتفاق	
التطبيق	

ما معنى حوكمة الإنترنٽ؟

في المنتدى العالمي لحوكمة الإنترنٽ الذي عقد بمقر منظمة الأمم المتحدة بمدينة نيويورك في الفترة من ٢٤-٢٥ مارس ٢٠٠٤ تعددت الروايات التي روى بها المتحدثون في المنتدى قصة "العميان والفيل".

ولعل الدرس المستفاد من القصيدة يعلمنا أن التناقض للتوصيل إلى معنى لمصطلح "حوكمة الإنترنٽ" ليس مجرد مناظرة لغوية، إذ يدفعنا تعدد المفاهيم الخاصة بهذا المصطلح إلى تبني لطرق متباعدة لسياسات والرؤى المستقبلية.

فهناك المتخصصون في مجال الاتصالات والذين ينظرون إلى حوكمة الإنترنٽ بمنظار تطوير البنية التحتية.

كان هناك ستة رجال من إندوستري منتعشين للعلم والمعرفة: فذهبوا لرؤية الفيل (رغم أنهم كانوا جميعاً لا يتصرون).

تجادل هؤلاء الرجال ستة طويلاً وارتقت أصواتهم، وكان كل منهم متمسكاً برأيه ومصرأ على أنه هو الذي على حق. والغريب في الأمر أنه رغم صحة رأي كل منهم من زاوية ما، إلا أنهم كانوا جميعاً مخطئين.

مقتبس من قصيدة "العميان والفيل" للشاعر الأمريكي جون جودفري ساكس (١٨١٦-١٨٨٧). ويحتوي الملحق رقم ١ على القصيدة بالكامل.

في حين يركز المتخصصون في مجال أجهزة الحواسب على تطوير مختلف المقاييس والتطبيقات مثل XML أو Java، كما نجد أن تركيز المتخصصين في مجال وسائل الاتصال ينصب على عملية تسهيل الاتصال بشبكة الإنترنٌت. وإذا نظرنا إلى الناشطين المعنّيين بحقوق الإنسان نجد أنهم ينظرون إلى حوكمة الإنترنٌت من منظور حرية التعبير وضمان الخصوصية، وغير ذلك من حقوق الإنسان الأساسية. وعلى الجانب الآخر نجد أن المحامين يركزون على كيفية تحديد نطاق السلطة وفض المنازعات.

أثمرت جهود WGIG عن صياغة تعريف عملي لمفهوم حوكمة الإنترنٌت هو: "يقصد بإدارة الإنترنٌت قيام الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني، كل حسب دوره، بوضع وتطبيق مبادئ ومعايير وقواعد وإجراءات لصنعن القرار وبرامج مشتركة تشكل مسارتطور الإنترنٌت واستخدامه." ويمثل هذا التعريف العملي نقطة انطلاق جديدة في النقاش الدائر حول مفهوم حوكمة الإنترنٌت، وهو ما سيؤدي حتماً إلى وضع تصور أكثر وضوحاً للكتابة اللقطين حوكمة الإنترنٌت.

أما رجال السياسة على مستوى العالم، فيركزون في الغالب على أجهزة الإعلام والقضايا التي يجدون منها مدخلًا لكسب أصوات جمهور الناخبين مثل بث شعارات القناؤل ببشر الوسائل الإلكترونية (حواسب أكثر تعنى تعليمياً أكثر) وماواجهة التهديدات القائمة (تأمين الإنترنٌت وحماية الأطفال). ولا ننسى الدبلوماسيين الذين يهتمون في الغالب بحماية المصالح القومية. ولا تزال القائمة تتسع لمزيد من التخصصات المهتمة بقضية حوكمة الإنترنٌت بما تشتمل عليه من رؤى وتوجهات تصل في بعض الأحيان إلى درجة الصدام.

ولا شك أن كلاً من لفظتي "حوكمة" وإنترنٌت تحمل العديد من التفسيرات الجدلية، حيث يشير البعض إلى أن الجزء الثاني من المصطلح وهو "إنترنٌت" لا يغطي جميع الأوجه الحالية للتغيرات العالمية في مجال تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، حيث بُرِزَ في هذا الشأن مصطلحان آخران، هما: "مجتمع المعلومات" و"تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات"، وللذان يشار إليهما على أنهما أكثر شمولية من الأول، إذ يتضمنان المجالات التي لا يشملها الإنترنٌت مثل أنظمة الاتصالات الهاتفية المحمولة.

أما المؤيدون لاستخدام لفظة "إنترنٌت" فحجتهم في ذلك التحول المتزايد للاتصالات العالمية نحو استخدام نظام TCP/IP على أساس أنه هو المقياس الفني الرئيسي لأنظمة الاتصالات. ولا يزال الإنترنٌتأخذاً في الانتشار بسرعة كبيرة تفوق التصور، ليس فقط من حيث عدد المستخدمين ولكن أيضاً من حيث الخدمات التي يقدمها، والتي يعد من أبرزها نقل الصوت بواسطة بروتوكول الإنترنٌت VoIP الذي يتوقع أن يحل محل الأنظمة الهاتفية التقليدية.

أما الجزء الأول من المصطلح وهو "حوكمة" فقد كان سبباً في نشوب جدل كبير في المناقشات التي أجريت في الآونة الأخيرة في هذا الصدد، وخاصة خلال انعقاد القمة العالمية لمجتمع المعلومات. ويرجع السبب الرئيسي للمفهوم الخاطئ الذي تولد لدى البعض عن لفظة "حوكمة" أنها كلمة مرادفة للفظة "الحكومة"، وهو ما جعل هذا المصطلح، عندما تم استخدامه في القمة العالمية لمجتمع المعلومات، يرتبط في أذهان العديد من ممثلي الدول والحكومات، خاصة الدول النامية، بمفهوم الحكومة. وقد كان من تبعات هذه الرؤية ما تولد لدى البعض من اعتقاد بوجوب التعامل مع القضايا الخاصة بحوكمة الإنترنٌت على المستوى الحكومي مع مشاركة محدودة من الأطراف الرئيسية الأخرى من خارج الحكومة.

إذا سألنا أنفسنا عن الأسباب الرئيسية وراء هذا الخلط اللقطي مع أنه من الواضح جلياً أن لفظة "حوكمة" لا تشير إلى لفظة "حوكمة" تجد أن الأمر ليس على هذا النحو في جميع الأحوال، وأحد الأمثلة على ذلك هو مصطلح "الحكومة الجيدة" الذي استخدمه البنك الدولي لتشجيع عملية الإصلاح في مختلف دول العالم عن طريق زيادة الشفافية والحد من الفساد والنهوض بمستوى كفاءة الإدارة. وقد كان بالطبع مصطلح "حوكمة" ينصرف في هذا السياق إلى المهام الرئيسية للحكومات.

كما كان من الأسباب التي أفضت إلى فهم تلك الكلمة على نحو خاطئ الخلط الذي حدث عند ترجمة **governance** "حكومة" للغات الأخرى، فهذا المصطلح في الأسبانية، على سبيل المثال، يشير إلى الأنشطة العامة أو الحكومة (gestión pública, gestión del sector público & función de gobiern)

ومثل الأسبانية في ذلك اللغة الفرنسية، حيث تعني هذه اللفظة أيضاً الأنشطة العامة أو الحكومة (gestion des affaires publiques, efficacité de l'administration, qualité de l'administration & mode de gouvernement)

ولا تختلف البرتغالية كثيراً عن الأسبانية والفرنسية، حيث تستخدم هذه اللفظة للإشارة إلى القطاع العام والحكومة (gestão pública & administração pública) وكما أسلفنا، فإن هذا التعارض في ترجمة لفظة "government" حوكمة" كان السبب وراء ارتباط مصطلح "حكومة الإنترنٽ" بالقطاع العام في أذهان العديد من ممثلي الدول والحكومات خلال القمة العالمية لمجتمع المعلومات، والتركيز في مباحثاتهم على الحاجة إلى التدخل من قبل الحكومة.

حزمة أدوات حوكمة الإنترنٽ

من المعلوم للجميع أن نظام حوكمة الإنترنٽ لا يزال في مراحل النمو الأولى. وقد ثبت بالتجربة من خلال الأنظمة والاتفاقيات الدولية الأخرى التي ركزت على مجالات أخرى (مثل البيئة والنقل الجوي والحد من انتشار الأسلحة) أن مثل هذه الأنظمة تؤدي إلى إيجاد إطار مشترك للمرجعية، والتقييم، وتصور العلاقات التي تقوم على السبب والنتيجة، وطرق الاستنتاج، بالإضافة إلى المصطلحات والألفاظ واللهجات والاختصارات.

وفي العديد من الحالات يتأثر هذا الإطار المشترك بالثقافة المهنية الخاصة (أي طرق السلوك وأنماط اكتساب المعرفة التي تميز أفراد المهنة الواحدة). ولا شك أن وضع إطار مرجعي يساعد في الغالب على زيادة التواصل والتفاهم، بل أنه يستفاد به أيضاً في بعض الأحيان لحماية نطاق التفود ومنع التأثير الخارجي. ولعله من المناسب في هذا المقام أن نذكر عبارة عالم اللغويات الأمريكي جيفري ميريل التي يقول فيها: "إن كل لغة لمحترفين هي في الحقيقة لغة لنطاق التفود".

وعلى هذا يتضح لنا أن أي نظام لحوكمة الإنترنٽ لن يخلو من التعقيد، نظراً لأنه لا بد وأن يشتمل على العديد من القضايا والأطراف المعنية والآليات والإجراءات والأدوات.

ويوجد على الأقل خمسة أبعاد للقضايا المتعلقة بالإنترنٽ، وهي: البعد المتعلق بالبنية التحتية والبعد القانوني والبعد الاقتصادي والبعد التنموي والبعد الثقافي الاجتماعي، وسوف يتم التععرض لكل منها بالتفصيل في الفصول القادمة. ولا يخفى علينا أن العديد من الأطراف المعنية في القطاعين العام والخاص تلعب دوراً هاماً في كل من هذه الأبعاد، كما أن معظم هذه الأطراف لديها ثقافات مهنية متطرفة وفريدة للغاية (مثل مشغلي الخوادم الجذرية، ومقدمي خدمات الإنترنٽ، والمحامين العاملين في قضايا حماية العلامات التجارية، والمتخصصين في مجال التنمية، ونشطاء المجتمع المدني، ...).

ولا شك أن كل مجموعة مشتركة من القضايا والأطراف المعنية لها ما يخصها من الأغراض والأهداف والمصطلحات اللغوية، إلى جانب نطاق أو أكثر للتعاون والتآثر. ولكن ما يظهر للعيان أن العديد من هذه المجموعات، إن لم يكن معظمهما، يعمل في الوقت الحالي بمعزل عن باقي المجموعات الأخرى. وإذا أضفنا إلى ما سبق عامل تعدد لغات العمل التي تعكس الطبيعة العالمية للمشكلات تكون لدينا رؤية أوضح للتحدي المتمثل في جمع هذه العناصر معاً في هيكل حوكمة متناسق، ومع توفر حسن النية من جميع الأطراف نصبح أكثر قدرة على التعامل مع هذا الهيكل.

ويوضح الشكل التالي الذي استوحاه الفنان الهولندي إم سي إستشر بعض الرؤى المتناقضة حول قضية حوكمة الإنترنٌت.



ومن الجدير بالذكر أن جوانب التعقيد في تطبيق حوكمة الإنترنٌت تؤكد أن طريقة "الاتجاه الواحد" هي التفكير والتي لا تنسى "المرونة الكافية" لا تتناسب التعامل مع القضايا المتعلقة بحوكمة الإنترنٌت؛ لذلك فلن هناك حاجة ماسة لإيجاد أدوات معرفية جديدة يمكنها فك خيوط هذا التعقيد وطرح رؤى ومبادئ إرشادية مشتركة.

وإذا طرقنا إلى الحديث عن الغرض من مثل هذه الحزمة لأدوات حوكمة الإنترنط نجد أنه يتمثل فيما يلي:

- تنظيم الأدوات المستخدمة حالياً في الجدل القائم حول حوكمة الإنترنط;

● إيجاد مزيد من أدوات الإدراك؛

- تسهيل توافر عنصر الشمولية في عملية حوكمة الإنترنط، وذلك بتزويد الأطراف المعنية بالأدوات التي تساعدهم على فهم المواقف والتطورات والقضايا المختلفة.

هذا وت تكون حزمة أدوات حوكمة الإنترنط مما يلي:

● الرؤى والأنماط؛

● المبادئ الإرشادية؛

● أساليب المقارنة.

ولا تختلف حزمة الأدوات كثيراً عن عملية حوكمة الإنترنط: إذ إنها في تغير مستمر هي الأخرى، حيث تظهر وتحتفي الرؤى والأنماط والمبادئ الإرشادية وأساليب المقارنة تبعاً لموقف عملية التفاوض.

الرؤى والأنماط

لفترة من الوقت كانت قضية حوكمة الإنترنط، بشكل عام، وكذلك بعض المسائل المتعلقة بها، بشكل خاص، جزءاً من عملية تبادل الخبرات الأكاديمية ومن المناوشات التي تتناول المواقف السياسية. وبالتالي فقد ظهر بالتدريج عدد من الرؤى والأساليب تمثل أوجه الاختلاف في المواقف، التفاوضية والثقافات المهنية والقومية. ولسنا بحاجة إلى القول بأن تحديد الرؤى والأنماط المشتركة يقلل من درجة تعقيد المفاوضات ويساعد على إيجاد نظام مشترك للمرجعية.

الرؤية الضيقية في مقابل الرؤية الواسعة

كانت قضية الرؤية الضيقية والرؤية الواسعة إحدى القضايا الأساسية في مسألة حوكمة الإنترنط، حيث إنها تعكس الرؤى والاهتمامات المختلفة في هذا الصدد. فإذا تحدثنا عن الرؤية "الضيقية" فنجد أنها تركز على الإنترنط من حيث البنية التحتية (نظام أسماء النطاقات وأرقام عناوين الإنترنط والخواص الجذرية) وعلى موقف هيئة ICANN باعتبارها صاحبة الدور الرئيسي في هذا المجال.

أما الرؤية "الواسعة" فنجد أنها ترى ضرورة عدم توقف المفاوضات المتعلقة بحوكمة الإنترنط عند مسألة البنية التحتية، بل يجب أن تشمل المناوشات أيضاً الجوانب القانونية والاقتصادية والتümومية والثقافية الاجتماعية. ولا شك أن التمييز بين هاتين الرؤيتين من الأمور الهامة للغاية في المراحل الأولية من المفاوضات حول حوكمة الإنترنط عند وضع الأجندة.

هذا ولا يخفى أن الرؤية الواسعة لقضية حوكمة الإنترنط هي التي تلقى تأييداً ضمنياً في إعلان القمة العالمية لمجتمع المعلومات، حيث كان من بين المهام المطلوبة من فريق العمل المعني بإدارة الإنترنط "تحديد قضايا السياسة العامة المتصلة بإدارة الإنترنط".

كما كانت هذه الرؤية هي الرؤية الغالبة في المناقشات الأكاديمية التي جرت حول حوكمة الإنترنت، وكذلك التي تناولت الأمور السياسية.

وقد انتقل الجدل الدائر حول قضية حوكمة الإنترنت من مرحلة التفكير في اتجاه واحد (أو كما يطلق عليها أسلوب إما / أو في التفكير) إلى تحديد الأولويات والعمل على إيجاد التوازن المناسب بين الرؤية الضيقية (القضايا المتعلقة بـ ICANN) والرؤية الواسعة (النواحي الأخرى لحوكمة الإنترنت).

الجوانب الفنية في مقابل الجوانب السياسية

من أكبر التحديات التي تواجه عملية حوكمة الإنترنت مسألة دمج الجوانب الفنية والسياسية لهذه العملية نظراً صعوبة رسم خط واضح للفصل بينهما، فالحلول الفنية ليست حيادية بالمرة. فالملاحظ أن كل حل / خيار فني لا بد أن يدعم في النهاية مصالح فئة معينة أو يمنح بعض المزايا والصلاحيات لمجموعة بعينها، كما أنه يؤثر على الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية.

وفي بعض الحالات قد يتغير الهدف السياسي الذي يتم تحديده في البداية لأحد الحلول الفنية. ومن الأمثلة على ذلك الهيكل البنياني للربط الشبكي بين الوحدات الطرفية ونقل حزم البيانات: إذ تمثل الهدف السياسي عند تصميمه في تكوين شبكة قوية يمكنها الاستمرار في حالة شن هجوم نوبي، لكن الغريب أن هذا الهيكل ذاته أصبح بعد ذلك أساساً لتنمية القدرات الإبداعية وحماية حرية التعبير على شبكة الإنترنت.

ولكن الأمر لا يكون كذلك في جميع الأحوال، فهناك بعض الحلول الفنية الأخرى كالوسائل الإلكترونية لحماية حقوق الطبع يتم تصميمها في الأساس بغرض استبدال أو إنفاذ سياسات معينة (مثل توفير حماية أكثر فعالية لحقوق الطبع في المثال الذي لدينا).

وقد ظل مجتمع الإنترنت الأولى لفترة طويلة الفتنة الاجتماعية الوحيدة التي تتحكم في النواحي الفنية والسياسية للإنترنت. ومع نمو الإنترنت وظهور اطراف معنية جديدة في فترة التسعينيات، وأبرزها القطاع الأعمال والحكومات، تلاشت الوحدة بين التكنولوجيا والسياسة: لهذا ظهرت حركة إصلاح حوكمة الإنترنت التي أدت إلى إنشاء هيئة ICANN كمحاولة لاستعادة التوازن المفقود بين هذين الجانبيين. ولا تزال القضية مفتوحة ويتوقع الكثيرون أن تكون واحدة من الموضوعات الجدلية في القمة العالمية لمجتمع المعلومات وكذلك أمام فريق العمل المعنى بإدارة الإنترنت.

الرؤيا التقليدية "Real-Old" في مقابل الرؤيا المعاصرة "Cyber-New"
 يوجد روبيتين لكل جانب من جوانب قضية حوكمة الإنترنت ، فالرؤيا التي تعرف بالرؤيا التقليدية "real-old" أو كما يطلق عليها "new wine in old bottles" تحتاج بأن الإنترنت لم يقدم أي جديد في مجال الحكومة، وأنها لا تزيد عن كونها وسيلة أخرى جديدة لا تختلف من منظور الحكومة عن الوسائل التي سبقتها مثل التلفزيون والهاتف والراديو.

ويستدل المؤيدون لهذه الرؤية بأنه يمكن من الناحية القانونية، على سبيل المثال، تطبيق القوانين الحالية على الإنترنٌت مع إجراء بعض التعديلات البسيطة، فوظيفة الإنترنٌت تمثل في تمكين البشر من الاتصال ببعضهم البعض، وهي في ذلك لا تختلف عن الهاتف أو التلغراف، وتقبل نفس النواحي التنظيمية المستخدمة في غيرها من وسائل الاتصالات. أما من الناحية الاقتصادية، فيجادل المناصرون لهذه الرؤية بأنه ليس هناك فرق بين التجارة التقليدية والتجارة الإلكترونية، ومن ثم فليس هناك حاجة لوضع نوع خاص من التعاملات القانونية تتعلق بالتجارة الإلكترونية. كما تتخذ هذه الرؤية موقفاً معارضاً ضد نظام تأجيل دفع الضرائب المستحقة على التجارة الإلكترونية في حالة التغير.

أما الرؤية المعاصرة التي تعرف بـ "new wine in old bottles" أو "cyber-new" فتفادها أن الإنترنٌت تعد وسيلة اتصال مختلفة تماماً عن جميع الوسائل الأخرى، ولذا فهي تتطلب نظاماً للحكومة مختلفاً تماماً عن أي نظام آخر. وقد لقيت هذه الرؤية قبولاً كبيراً في الفترة التي شهدت مولد الإنترنٌت، بل كانت هناك آمال كبيرة بأن تصبح الطريقة المبتكرة لحكومة الإنترنٌت والتي عرفت بطريقة "rough consensus and running code" (الإجماع التحضيري وصياغة كود التشغيل) هي النموذج الذي يستخدم في تنظيم نواحي أخرى للأسطحة الإنسانية. لكن الجهة الرئيسية للرؤية المعاصرة تقوم على أن الإنترنٌت قامت بفصل واقعنا الاجتماعي والسياسي عن عالم الدول ذات السيادة المستقلة، وأن شبكات المعلومات لها واقعها المختلف تمام الاختلاف عن الواقع الحقيقي، لذا فهي تتطلب شكلاً مختلفاً من الحكومة.

وقد أدت هذه الرؤية إلى إحداث قدر ملحوظ من التأثير في الفترة التي شهدت إنشاء هيئة ICANN والتي قالت إلى حد كبير من تأثير حكومات العالم "ال حقيقي" ، ثم تراجعت هذه الرؤية بحركة الإصلاح التي شهدتها الهيئة عام ٢٠٠٢ ، الأمر الذي أدى إلى تقوية دور الحكومات ووضع الهيئة على مسافة أقرب من الواقع السياسي.

وإذا طرقنا إلى المجال القانوني نجد أن المؤيدين لهذه المدرسة من التفكير يجادلون بأن القوانين الحالية التي تعنى بتحديد نطاق السلطة والجريمة الإلكترونية وإبرام العقود لا تصلح في حالة الإنترنٌت، وأنه لا بد من سن قوانين جديدة.

والآن بعد هذا العرض الذي تناولنا فيه تلك الحالة المستمرة من الشد والجذب بين هاتين الرؤيتين نستطيع القول بأن أغلب الظن هو أن هذه المعضلة سوف تلتقي بطلالها على المفاوضات المتعلقة بحكومة الإنترنٌت.



الهيكل اللامركزي في مقابل الهيكل المركزي لحوكمة الإنترنٌت

يرى المناصرون لمذهب اللامركزية أن هيكل الحوكمة يجب أن يعكس على نحو واضح للغاية طبيعة الإنترنٌت التي هو عبارة عن شبكة تربط بين العديد من الشبكات. والأمر البديهي أن مثل هذا الهيكل الثنائي المعقد لا يمكن وضعه تحت مظلة حوكمة واحدة كمنظمة دولية على سبيل المثال. كما أن لامركزية الحوكمة يعد أحد العوامل الرئيسية التي تساعده على سرعة ازدهار الإنترنٌت. وهذا الرأي يلقى دعم واستحسان الدول المتقدمة، بالإضافة إلى الفئة المهتمة بالتوابع الفنية للإنترنٌت.

أما الرؤية التي تؤيد المركزية فتعتمد جزئياً على الصعوبة التي تواجهها الدول ذات الموارد المالية والبشرية المحدودة في متابعة مناقشات حوكمة الإنترنٌت والتي تجري في بيته يغلب عليها طابع اللامركزية بشكل كبير وتتعدد فيها المؤسسات المعنية بذلك القضية، حيث تجد مثل هذه الدول صعوبة في حضور الاجتماعات التي تعقد في المراكز الدبلوماسية الرئيسية مثل تلك الموجودة في جنيف ونيويورك، ناهيك عن متابعة أنشطة المؤسسات الأخرى مثل ICANN وIETF وW3C؛ لذلك يطالب ممثلو هذه الدول التي معظمها من الدول النامية باتخاذ ما يكفل لهم عدم اللجوء إلى أكثر من جهة، ويفضلون أن يتم ذلك تحت مظلة منظمة دولية.

الإنترنٌت والمنفعة العامة

من المعلوم للجميع أن من يملك البنية التحتية التي يستخدمها الإنترنٌت في تبادل البيانات هي الشركات الخاصة والشركات الحكومية وهي غالباً ماتكون شركات الاتصالات. ولعل ذلك أشبه بشركة شحن تعمل في نقل الحاويات، غير أن ممرات الشحن مفتوحة وخاضعة لقانون البحار الذي ينص على أن البحار المفتوحة ملكية عامة للجنس البشري كافة. أما الشبكة الفقرية التي تنتقل من خلالها البيانات، فتمتلكها شركات الاتصالات. وربما يجلب هذا الموقف إلى الأذهان بعض الأسئلة مثل:

- هل يمكن أن تطالع شركات القطاع الخاص بإدارة البنية الأساسية للإنترنٌت المملوكة لها بشكل يصب في نطاق المصلحة العامة؟
- هل يمكن اعتبار الإنترنٌت أو أجزاء منها منفعة عامة عالمية؟
- هل يمكن للمفهوم الروماني القديم الذي ينص على الملكية العامة لكافة الجنس البشري أن يطبق على الإنترنٌت كما هو الحال في بعض نصوص قانون البحار؟

ونحن وإن كنا لا نجد إجابة شافية لهذه الأسئلة نستطيع القول بأن التحدى الرئيسي في هذا التعارض بين المصالح الخاصة وال العامة إنما يتمثل في توفير بيئه تجارية مناسبة للقطاع الخاص، وفي نفس الوقت اتخاذ ما يلزم لضمان مزيد من الازدهار للإنترنٌت كأحد الموارد العامة التي توفر المعرفة والمعلومات لكافة أفراد الجنس البشري. ولمزيد من التفصيل يرجى الرجوع إلى صفحة ١٢١.

الجغرافيا والإإنترنت

كان من بين الإفتراضات الأولية فيما يخص الإنترنط في بداية ظهورها أنها تتعدي الحدود القومية وتنتهك مبادئ السيادة، ففي مقالة الشهير الذي عنوانه "إعلان استقلال شبكات المعلومات العالمية Declaration of the Independence of Cyberspace" قال جون بيري بارلو مخاطباً جميع حكومات العالم: "إن أي حوكمة في العالم ليست موضع ترحيب بيننا، وليس لأي دولة كانت أى سيادة في أي مكان نلتقي فيه عبر شبكات المعلومات العالمية، بل إنها لا تمتلك الحق الأخلاقي لإنفاذ أو سن أية قوانين من شأنها أن تفرض قيوداً لا مبرر لها على هذه الشبكات. ولذا أقول عفواً أيتها الحكومات، فشبكات المعلومات العالمية لا تأخذ مكانها داخل حدود بلادكم".

لا شك أن هذا الإعلان يقدم لنا صورة واضحة عن التفاؤل التقني الذي كان سائداً في منتصف التسعينيات، ومنذ إعلان بارلو كانت هناك العديد من التطورات التي شملت تصميم برامج أكثر تعقيداً لتحديد الواقع الجغرافية. وبالرغم من أنه يصعب حتى هذه اللحظة تحديد هوية مستخدم الإنترنط بدقة، إلا أنه أصبح من السهل تحديد مزود خدمات الإنترنط (ISP) الذي تم الدخول من خلاله إلى الشبكة. وعلاوة على ذلك فقد تم في الآونة الأخيرة سن قوانين قومية في جميع أنحاء العالم تلزم مقدمي خدمات الإنترنط بتحديد هوية المستخدمين، وفي بعض الحالات تقديم المعلومات الازمة عنهم إلى السلطات المختصة.

أن تفرد نظام حوكمة الإنترنط سوف يقل كثيراً كلما زاد الدور الذي تلعبه الجغرافية وتحديد الأماكن والواقع، فإذا أمكن على سبيل المثال تحديد الأماكن الجغرافية لمستخدمي الإنترنط ومن يجرون المعاملات التجارية عبر الشبكة، فسوف يصبح الأمر أكثر سهولة لحل تلك المسألة المعقّدة المتعلقة بتحديد النطاق القضائي على شبكة الإنترنط، وذلك بالاستعانة بالقوانين المعمول بها في الوقت الحالي.

رؤية "ليكن الواقع مطابق للحديث"

تعتمد هذه الرؤية - والتي يطلق عليها "talk the Walk" - على تعزيز استخدام الأدوات المتاحة على شبكة الإنترنط لعملية التفاوض بشأن القضايا المتعلقة بعالم شبكة الإنترنط. ويكون الدافع وراء هذه الرؤية في التحدي الكبير الذي تواجهه الدبلوماسية متعددة الأطراف بشأن المفاوضات حول حوكمة الإنترنط، حيث تتدادي هذه الدبلوماسية في الوقت ذاته بضرورة الاستعانة بطرق فعالة ومحرجة للتفاوض وكذلك إدخال الأساليب المبتكرة في هذه العملية، ولا شك أن من أهم الأساليب المبتكرة في عملية التفاوض هو استخدام الأدوات المتاحة على شبكة الإنترنط.

ومن المأمول أن تجري المفاوضات التي تتم عن طريق شبكة الإنترنط على النحو الذي يتيسر معه مشاركة عدد أكبر من الأطراف المعنية وخاصة تلك الأطراف التي لا يمكنها المشاركة في المؤتمرات الدبلوماسية التقليدية. ولا يفوتنا أن نذكر أن من أهم فوائد استخدام هذه الأدوات مساعدة الدول النامية على المشاركة بفعالية في المفاوضات الخاصة بحوكمة الإنترنط.

المبادئ الإرشادية

تتمثل المبادئ الإرشادية في مجموعة من القيم والأولويات التي يجب احترامها من خلال نظام حوكمة الإنترنٌت الذي لا يزال شيئاً جديداً على مجتمع المعلومات. وقد تم تبني بعض هذه المبادئ في القمة العالمية لمجتمع المعلومات مثل مبدأ الشفافية ومبدأ الشمولية. كما تم الاتفاق بشكل ضمني على المبادئ الأخرى من خلال المناقشات التي أجريت بشأن حوكمة الإنترنٌت.

"عدم إعادة إختراع العجلة"

من الأمور الهامة في عملية حوكمة الإنترنٌت أن تعتمد أي مبادرة في هذا المجال على القواعد التنظيمية الموجودة حالياً، والتي يمكن تقسيمها إلى ثلاثمجموعات رئيسية:

- أ) القواعد التي وضع خصيصاً للإنترنٌت (مثل ICANN).
- ب) القواعد التي تتطلب تعديلات كثيرة حتى يمكن تطبيقها على المسائل المتعلقة بالإنترنٌت (مثل حماية العلامة التجارية وفرض الضرائب على التجارة الإلكترونية).
- ج) القواعد التي يمكن تطبيقها على الإنترنٌت دون الحاجة إلى إجراء تعديلات كثيرة (مثل حماية حرية التعبير).

ولا شك أن الاعتماد على القواعد القائمة سيزيد من الاستقرار القانوني وسيجعل من تطوير نظام حوكمة الإنترنٌت عملية أقل تعقيداً.

"عدم إصلاح ما هو غير معطل"

بعد الحفاظ على كفاءة الإنترنٌت من الأمور الضرورية في حوكمة الإنترنٌت، ولكن ذلك لا يعني استبعاد فكرة التطوير، بل يجب التحلّي بالمرنة الكافية لإدخال تغييرات تؤدي إلى توفر عنصر الشرعية بدرجة أكبر وزيادة درجة الكفاءة التي تعمل بها الإنترنٌت. وقد أجمع الكثيرون على أن استقرار الإنترنٌت والحفاظ على درجة الكفاءة التي يعمل بها يجب أن يكون من المبادئ الإرشادية لحوكمة الإنترنٌت، هذا الاستقرار يجب الحفاظ عليه من خلال طريقة "running code" (كود التشغيل) التي اعتمدت عليها الإنترنٌت منذ البداية والتي تقوم على إدخال تغييرات مجربة ومعروفة على البنية التحتية، على أن يتم ذلك بشكل تدريجي.

وعلى الرغم من ذلك، فإن شعار "عدم إصلاح ما هو غير معطل" يثير مخاوف بعض الأطراف من أن يؤدي ذلك إلى التأي عن إدخال أية تغييرات في النظام الحالي لحوكمة الإنترنٌت، بما في ذلك التغييرات التي لا تتعلق بالبنية التحتية. ومع ذلك فهيمكن التغلب على هذه المشكلة باستخدام هذا الشعار كمعيار لتقييم قرارات محددة تتعلق بحوكمة الإنترنٌت (مثل إدخال بروتوكولات جديدة أو تغييرات جديدة على آليات صنع القرار).

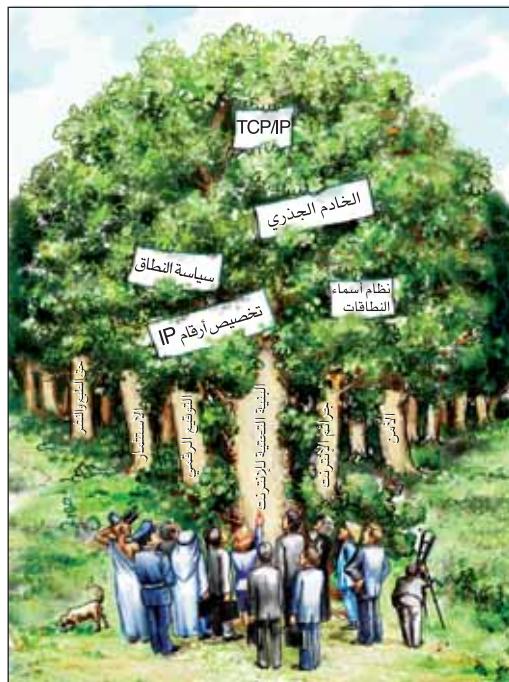
حوكمة الإنترنط والتطوير

من الأمور التي ظهرت كأحد نتائج الجدل الدائر حول حوكمة الإنترنط ضرورة تطوير العديد من التواهي المتعلقة بهذا الأمر، والتي منها: تكاليف تبادل الاتصالات وتوزيع أرقام بروتوكولات الإنترنط (IP) والاستثمار وحماية الملكية الفكرية وتشجيع التجارة الإلكترونية. ويجب أن تتم هذه التنمية لعملية حوكمة الإنترنط في إطار الأهداف التنموية التي وضعتها القمة العالمية لمجتمع المعلومات وأهداف الأمم المتحدة في الألفية الجديدة (UN Millennium Goals).

الاعتماد على الطريقة التكامالية وتحديد الأولويات

خلال المرور بمختلف مراحل حوكمة الإنترنط، يجب تبني طريقة تكامالية لا تهتم بتطوير الإنترنط من حيث الجوانب الفنية فحسب، بل أيضاً بالجوانب القانونية والاجتماعية والاقتصادية والتنموية كما يجب أيضاً أن يؤخذ في الاعتبار من خلال هذه الطريقة التقارب المتزايد للتقنيات الرقمية مثل توجيه خدمات الاتصالات نحو الاعتماد بشكل متزايد على بروتوكولات الإنترنط.

ولا بد مع تبني الطريقة التكامالية خلال مفاوضات حوكمة الإنترنط أن يحدد كل طرف من الأطراف المعنية أولوياته حسب مصالحه الخاصة، فليست الدول النامية كتلة متجانسة في كل شيء ولا الدول المتقدمة كذلك، حيث يوجد بين الدول النامية، على سبيل المثال، تباين كبير في الأولويات من الانشغال بالانقسامات التقليدية التي يغلب عليها الطابع السياسي المتسق (مثل الدول المتقدمة من ناحية والدول النامية من ناحية أخرى، والحكومات في مقابل المجتمعات المدنية).



"إنشغال كل طرف بقضايايه الخاصة بما لا يمكن معه من رؤية الصورة كاملة"